بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لطيف التوحد.. الدكتورة الشيخة رانيا آل خليفة:

البحرين تلتــزم بتعزيز حقوق وتمكين ذوي اضطــراب طيف التوحد

تحتفل مملكة البحرين سنويًا في الثاني من أبريل باليوم العالمي للتوعية بطيف التوحد، تأكيدًا لالتزامها بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحد، وتوفير بيئة دامجة تتيح لهم ممارسة حقوقهم بشكل عادل ومتساوٍ، وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وفي هذا السياق أكدت الدكتورة الشيخة رانيا بنت علي آل خليفة رئيسة مجلس إدارة جمعية البحرين للأطفال ذوي الصعوبة في السلوك والتواصل، في تصريح خاص لوكالة أنباء البحرين «بنا»، أن مملكة البحرين تتميز بتجربة رائدة في تبني سياسات اجتماعية متكاملة بين القطاع الحكومي والأهلي والخاص، ما يسهم في تحقيق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين، وخصوصًا ذوي الإعاقة، من خلال بناء القدرات وتمكين الأفراد وأسرهم والمؤسسات المعنية بخدمتهم، مشيرة إلى أن هذا النهج يأتي تجسيدًا لرؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وبتوجيهات ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لتعزيز التنمية الشاملة، وضمان حقوق جميع فئات المجتمع، بمن في ذلك الأشخاص ذوو التوحد، عبر سياسات وبرامج تضمن مشاركتهم الفاعلة في مختلف المجالات.

وأوضحت أن الاحتفال بهذا اليوم يجسد حرص المملكة على تنفيذ الخطط والبرامج التي تهدف إلى رفع الوعي حول اضطراب طيف التوحد، حيث بلغ عدد المسجلين ضمن هذه الفئة ١٦٦٢ شخصًا، وفقًا لإحصائيات وزارة الصحة لشهر مارس ٢٠٢٤.

وأضافت أن المملكة تعتمد نهجًا شاملًا في دعم وتمكين الأشخاص ذوي التوحد، يشمل تنفيذ برامج الدمج التربوي في المدارس الحكومية والخاصة، إلى جانب برامج تدريبية وتأهيلية تعزز فرص توظيفهم في مختلف القطاعات، كما تعمل على تنفيذ برامج متخصصة مثل برنامج الكشف المبكر عن التوحد، الذي تنفذه وزارة الصحة، بهدف تحسين فرص التدخل العلاجي المبكر وتعزيز جودة حياتهم.

وفي إطار التزام المملكة بالمعايير الدولية أشارت إلى أن البحرين صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل بشكل وثيق مع المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، لتنفيذ برامج توعوية وتدريبية متخصصة، إلى جانب التعاون مع المؤسسات الرائدة في مجالات التشخيص والتأهيل.

وفي سياق متصل، أكدت الدكتورة الشيخة رانيا أن جمعية البحرين للأطفال ذوي الصعوبة في السلوك والتواصل تواصل التزامها الثابت بتمكين الأفراد من ذوي اضطراب طيف التوحد، والدفاع عن حقوقهم، والسعي لدمجهم الكامل في المجتمع عبر برامج وخطط تنموية مستدامة، موضحة أن الجمعية حرصت منذ تأسيسها على توفير خدمات متكاملة تتنوع بين التعليم، التأهيل، العلاج، والدعم الأسري، من خلال مؤسساتها مثل مركز عالية للتدخل المبكر ومركز عالية للتأهيل، إضافة إلى البرامج التدريبية والشهادات المهنية المعتمدة.

ونوهت إلى أن الجمعية تسعى إلى تطوير مشروع Nasmah Community، ضمن رؤيتها المستقبلية، وهو مشروع رائد يحمل اسمًا مشتقًا من الكلمة العربية «نسمة»، ليعكس روح الرقة والاحتواء والنهج الإنساني الذي يقوم عليه، موضحة أن المشروع يهدف إلى إنشاء مجتمع شامل وذاتي الاستدامة للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما التوحد، في مملكة البحرين، حيث يوفر بيئة آمنة، داعمة، ومحفزة، تركز على تنمية القدرات وتقدير الفروق الفردية.

وأشارت إلى أن المشروع سوف يتضمن السكن الموجه، الورش المهنية، مختبرات الطهي، مساحات للتعليم والتدريب، مسجدًا، حديقة عضوية، ومقهى ومتجرًا يُدار من قبل أفراد من ذوي التوحد، ضمن نموذج عملي للدمج والتمكين، ويعتمد على نموذج مالي مستدام من مصادر متعددة، تشمل الرسوم الدراسية، التبرعات، الشراكات، والإنتاج الزراعي والحرفي، بهدف ضمان ديمومته واستقلاليته.

وقالت إن الجمعية تواصل توسيع شراكاتها مع الشركات والقطاع الخاص لتوفير فرص حقيقية للتدريب والعمل، ومن أبرز النماذج على أرض الواقع مشروع «هَلا باي عالية»، أول مقهى ومخبز في البحرين يُدار بالكامل من قبل شباب من ذوي التوحد، ويقدم تجربة مجتمعية مميزة تدعم التمكين والاستقلال الاقتصادي.

واختتمت الدكتورة الشيخة رانيا تصريحها بتجديد التزام الجمعية الثابت بمواصلة الجهود المبذولة لتمكين الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحد، من خلال تفعيل المبادرات والمشاريع النوعية التي تسهم في تذليل التحديات التي يواجهونها، مؤكدة أن الجمعية ستواصل العمل على تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، بهدف تحسين مستوى الوعي وتوفير فرص حقيقية للأفراد من ذوي التوحد لتحقيق الاستقلالية والتمكين.

رئيســـ خدمــات ذوي الإعاقة: حمايــة حقوق ذوي التوحــد في البحرين

كتبت: أمل الحامد

○ جليلة السيد سلمان شبر.

أكــدت جليــلة الســيد سلــمان شبــر رئيــس قسم خدمات ذوي الإعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية أن مملكة البحرين تبذل الجهود لدعم الأفراد المصابين بالتوحد، التي تعكس التزام المملكة بمبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة بما يعزز من مكانتها كدولة رائدة في دعم حقوق الأفراد بمختلف فئاتهم. جاء ذلك في تصريحها لتلفزيون البحرين بمناسبة مشاركة مملكة البحرين المجتمع المدني الاحتفاء باليوم العالمي للتوعية باضطراب طيف التوحد الذي يصادف الثاني من أبريل.

وأشارت إلى أن السياسات المتبعة تهدف إلى حماية حقوق ذوي التوحد بما في ذلك توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والتأهيل المهني والأكاديمي والسلوكي والعلاجي وغيرها من الخدمات.

واستعرضت بعض الإنجازات التي تم تحقيقها، حيث تم مؤخرا إصدار قرار ٢٥ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قرار ٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن معايير استحقاق مخصص الإعاقة وتمت مضاعفته من ١٠٠ إلى ٢٠٠ دينار، واعتماد كافة حالات ذوي التوحد بلا استثناء بمخصص ٢٠٠ دينار، مشيرة إلى أنه في مجال التشريعات تم تدشين الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لحقوق ذوي الإعاقة في نوفمبر ٢٠٢٣ التي شملت جانبا مهما جداً من المشاريع المستقبلية لذوي التوحد.

وتابعت بالقول إن دعم المراكز التأهيلية الأهلية العاملة في مجال الإعاقة ودعم المراكز التأهيلية الأهلية العاملة في مجال الإعاقة وتقديم الدعم السنوي الذي يشمل جميع المراكز التي تخدم ذوي الإعاقة بمن فيهم حالات التوحد يأتي ضمن إنجازات مملكة البحرين ودورها في دعم ذوي التوحد.

وأضافت أنه ضمن الإنجازات في المجال التخصصي هو قيام الوزارة بمتابعة وترخيص وإشهار والإشراف والمتابعة لكافة المراكز الأهلية والخاصة المتخصصة في مجال ذوي التوحد.

وبشأن أهمية مواصلة تقديم مختلف سبل الدعم لفئة ذوي التوحد وتعزيز إدماجهم في المجتمع أكدت شبر وجود أهمية عالية لتعزيز إدماج فئة ذوي التوحد في المجتمع، موضحة أنه من خلال الإدماج الاجتماعي يستمر الدعم الذي يسهم في دمج الأفراد المصابين بالتوحد في المجتمع ويساعدهم في بناء علاقات اجتماعية وصحية، إلى جانب تحسين جودة الحياة وذلك من خلال توفير خدمات الدعم التي سوف تحسن جودة حياة ذوي التوحد وعائلاتهم، وكذلك إمكانية تقليل التحديات في مجال التعليم والتوعية بالإضافة إلى تحقيق الاستقلالية، مؤكدة أهمية التأهيل لتحقيق الاستقلالية لذوي التوحد من خلال التدريب والدعم المناسب يستطيع الأفراد المصابون بالتوحد الوصول إلى أعلى مستوى لهم في الاستقلالية والاعتماد على الذات.

وأشارت إلى أهمية الجهود المبذولة في مملكة البحرين في هذا المجال، التي تعكس التزام المملكة بمبادئ العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة وتعزز من مكانتها كدولة رائدة في دعم حقوق الأفراد بمختلف فئاتهم، مؤكدة أن هذه الجهود تسهم في بناء مجتمع أكثر تجانسا وتفهما وتقبلا للآخر من خلال المساهمة والمشاركة الفاعلة مع ذوي التوحد.

الرأي الثالث

تصوير الجرائم.. ثقافة غائبة

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

لا يوجد مجتمع يخلو من الجرائم والحوادث.. لسنا في المدينة الفاضلة.. الخلافات والنزاعات من طبيعة البشر.. الغضب والطمع والانتقام أحد أبرز أسباب الجرائم.. عدم احترام القانون وضعف الوازع الديني والتربوي من أسباب الجرائم أيضا.. ولكن هل تصوير الجرائم ونشرها للناس مفيد؟

تطور وسائل التكنولوجيا جعل الناس تتابع الجرائم على الهواء مباشرة، والتصوير بالفيديو.. ما زلت حائرا لماذا اكتفى من قام بتصوير محاولة سرقة سيارة في وضح النهار من دون أن يكلف نفسه بالصراخ على السارق مثلا؟ هل كان خائفا أم أراد أن ينقل الى الناس حادثة السرقة وخلاص؟

تابعنا بالأمس وعبر منصات التواصل فيديو لشخص يقوم بالاصطدام عمداً بشخص آخر، ما أسفر عن إصابته بكسور في القدمين، ونقله إلى المستشفى لتلقي العلاج، وقد تمكنت الأجهزة الأمنية من القبض عليه، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وإحالة القضية إلى النيابة العامة.

قبله بأسبوع، تابعنا قيام أحد الصيادين بتصوير مجموعة من الآسيويين يقومون بالصيد المخالف.. التصوير بهدف التوثيق وإيصاله إلى الجهات المختصة أمر طيب، بشرط أن يأمن من يقوم بالتصوير على سلامته الشخصية.. فهو في عرض البحر ولا أحد يعلم كيف سيكون تصرف تلك المجموعة ضده وهم يرونه يصورهم.

لا بد من توعية الناس بالقانون، إن تصوير الجرائم بهدف التوثيق وتقديم الأدلة للجهات المختصة مسموح به، لكنه نشر هذه المواد عبر وسائل التواصل الاجتماعي محظور وممنوع.

منذ أيام قرأت لمحام وقانوني خليجي يقول: إن تصوير الحوادث والجرائم قد يُعتبَر «واجبًا وطنيًا» إذا كان الهدف منه هو توثيق الواقعة بدقة وتقديمها للجهات الأمنية المعنية، وذلك للإسهام في حفظ الأمن ومساعدة السلطات على أداء مهامها.

كما أن القانون يمنع منعًا باتًا نشر الصور أو مقاطع الفيديو المتعلقة بالجرائم عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث يُعد ذلك مخالفًا لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية.. وأشار إلى أن هذا النظام يهدف إلى حماية خصوصية الأفراد ومنع نشر أي محتوى من شأنه التأثير على النظام العام أو إلحاق الضرر بسير التحقيقات.

وأكد أن القانون يعاقب بشدة كل من يسهم في نشر مواد تتعلق بالجرائم عبر الإنترنت، مشيرا إلى أهمية التزام الجميع بالقوانين المنظمة لهذا الأمر حفاظا على الأمن الاجتماعي.

بعض صور وفيديوهات حينما يتم نشرها للعامة، تؤثر على نفسية أهالي الضحايا، وتتسبب في إثارة المجتمع والأمن.. ليس في الأمر من «سبق إعلامي» والحصول على متابعات ومشاهدات.. الأمر كل الأمر متعلق بأمن مجتمع.. والشراكة المجتمعية تقتضي إيصال الفيديوهات والصور إلى الجهات المختصة، وليس التسابق لنشرها وتعميمها على الناس.

تصوير الجرائم والحوادث يحكمه القانون.. وتوجد غرامات على من يقوم بتصوير الحوادث المرورية مثلا، ولها اشتراطات وإجراءات من أهمها ضمان السلامة الشخصية وعدم التسبب في الوقوع في مشاكل أخرى.. وهناك كاميرات أمنية في الشوارع والمحلات والمنازل والمؤسسات.. هذه ثقافة غائبة لا بد من تفعيلها بالمجتمع.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

eslammahfoouz@hotmail.com

فاتــورة كهربــاء تثبــت هجران مســتفيد مــن وحدة ســكنية المحكمــة تلزمــه بإخلائهــا وتســليم المفاتيــح للإســكان

قادت إفادة الكهرباء والماء بعدم وجود استهلاك مدة عام كامل لإحدى الوحدات السكنية إلى تأكيد هجران المستفيد بها لها لأكثر من ٦ أشهر، حيث دلت عمليات المسح الميداني أن الوحدة مهجورة مدة عام كامل وبعد محاولات من المستفيد بها الادعاء بإقامته في تلك الوحدة أكدت إفادة الكهرباء والماء صحة محضر مفتش المسح الميداني لتصدر الوزارة قرارا بإلغاء الانتفاع وتؤيده المحكمة الاستئنافية العليا المدنية الثانية.

وكانت الوزارة قد رفعت دعواها، مشيرة فيها الى أنها خصصت للمدعى عليه الوحدة السكنية، وحيث إنه من خلال المسوحات الميدانية التي تقوم بها الوزارة تبين أن الوحدة السكنية مهجورة أعواما عدة من دون شغلها بالسكن الدائم، الأمر الذي ترتب عليه صدور قرار وزاري بإلغاء عقد الانتفاع بالوحدة السكنية، حيث رفع المدعي دعوى طعنا على القرار إلا أن محكمة أول درجة قضت بإلغاء انتفاع المدعى عليه بالوحدة السكنية وإلزامه بتسليم مفاتيحها للوزارة، فيما لم يرتض المستأنف الحكم فطعن عليه بالاستئناف وطلب إحالة الاستئناف الى التحقيق لإثبات بطلان القرار الصادر بإلغاء انتفاعه بالوحدة السكنية.

وادعى بأنه لم يهجر الوحدة السكنية إلا أن ظروف طارئة منعته من التواجد فيها من ٢٠٠٩ حتى ٢٠٢٠ وكان ابنه يقيم في الوحدة السكنية فيما استمعت المحكمة الى شهادة الشاهد الاول الذي أشار الى أن المستأنف كان مقيما هو وعائلته وأبنائه في الوحدة السكنية ولكن لا يتذكر بالتحديد الفترات الموجود فيها المستأنف، وكان هناك بعض الاصلاحات في الوحدة السكنية خاصة بالكهرباء والماء، وأنه لا يعلم تفسيرا لعدم وجود استهلاك للكهرباء خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ حتى مارس ٢٠٢٤، وقال آخر أن المستأنف كان مقيما في الوحدة السكنية ويتردد عليها من وقت لآخر.

من جانبها، أشارت المحكمة الى أنه يتعين على مقدم طلب الخدمة الإسكانية الإقامة المتصلة في البحرين من وقت تقديم الطلب إلى وقت التخصيص، كما أنه يتعين عليه بعد تخصيص الخدمة الإسكانية له ألا يتخلف عن الإقامة المتصلة في المسكن المخصص له مدة تزيد على ستة أشهر بعد التسلم ولحين التَّملك بدون سبب تقبله جهة الإدارة، وتكون إقامته متصلة إذا لم تتجاوز إقامة خارج البحرين مدة ستة أشهر متصلة، ويستثنى من ذلك الإقامة في الخارج بسبب العمل لصالح جهة حكومية بحرينية أو الانتداب للعمل لصالح حكومات أجنبية أو منظمات إقليمية أو دولية أو لصالح شركات مسجلة في مملكة البحرين، أو بسبب الدراسة أو التدريب، أو بغير ذلك من الأسباب التي تعتد بها وزارة الإسكان.

وقالت إن الوزارة حررت عقدا للمستأنف بشأن الوحدة السكنية في ٢٠٠٩ وتضمن حقها في إلغاء انتفاع المستأنف بالوحدة السكنية إذا تخلف عن تسلم المسكن أو السكن فيه مدة تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمه وكان ذلك بدون سبب مقبول، أو إذا ترك المسكن مدة ستة أشهر متواصلة بدون سبب مقبول، وقد ثبت تخلف المستأنف وعائلته عن السكن بالوحدة السكنية موضوع التداعي مدة أكثر من ستة أشهر بعد تسلمه لها خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ حتى مارس ٢٠٢٤، وما يؤكد ذلك ويدعمه عدم وجود استهلاك لخدمتي الكهرباء والماء للوحدة السكنية موضوع التداعي خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ حتى مارس ٢٠٢٤، الأمر الذي يثبت عدم إقامة المستأنف وعائلته بالوحدة السكنية، ولا ينال من ذلك ما جاء بأقوال شهود المستأنف، حيث إن المحكمة لا تطمئن إلى تلك الشهادة فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بإلغاء انتفاع المستأنف بالوحدة السكنية وإلزامه بإخلائها وتسليمها للمستأنف ضدها خالية من أي شواغل، وألزمت المستأنف المصاريف عن درجتي التقاضي.

بعد إجلائه من سوريا..

محــاكمــة متــهــم بــتــزويــر جـــواز ســفــر

بعد أن تم إجلاؤه من سوريا ضمن عدد من المواطنين البحرينيين، قادت الصدفة إلى ضبط متهم بتزوير جواز سفره مستعينا بمتهم هارب في إيران يقوم بتجديد جوازات سفر المطلوبين لتنفيذ أحكام قضائية مستخدما أختاما وتوقيعات مزورة.

حيث أسندت النيابة الى المتهمين أنهما في غضون عام ٢٠٢٤، المتهم الأول قلد وزور وآخر مجهول توقيع وبصمات الأختام المنسوب صدورها إلى الإدارة العامة لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة، كما ارتكب وآخر مجهول، تزوير محررات رسمية وهو جواز سفر مملكة البحرين بطريقة التزوير المقررة القانون، وذلك بأن زور التوقيعات والبصمات والأختام المنسوب صدورها للإدارة العامة للجنسية والجوازات وشؤون الإقامة وذلك بنية استعمال كمحرر صحيح، كما أسندت الى المتهم الثاني أنه اشترك بطريقة الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في الجريمة ببند أولا بأن اتفقت إرادتهما على ارتكاب الجريمة بأن أمد المتهم الأول جواز السفر الخاص به والبيانات، فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق والمساعدة، كما استعمل الاختام محل البند الأول بأن قدم للموظف المختص لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة الجواز مع علمه بتزويره.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقى أخصائي جوازات في سبتمبر ٢٠٢٤، طلبا من المتهم الثاني بطلب تجديد جواز السفر الخاصة به من سفارة مملكة البحرين في سوريا وبعد التدقيق تبين أن الجواز منتهي الصلاحية منذ عام ٢٠٢١ وأثناء التدقيق والفحص تبين أن الجواز بها أختام مزورة وغير صحيحة، ولا يتم استخدامها إلا في حالات معينة ومحدودة، وتكون عن طريق منافذ مملكة البحرين فقط وليس خارجها، بالإضافة إلى أنه وقف العمل بالتجديد عن طريق الختم منذ ٢٥-٧-٢٠٢٣م، ولا يستخدم إلا في حالات معينة.

ودلت التحريات إلى أن المتهم الأول اعتاد تزوير تجديد جوازات السفر للمطلوبين والهاربين من تنفيذ أحكام قضائية في إيران كما يقوم بتقديم مساعدات مادية مقابل التحشيد، وأن المتهم الثاني توجه للأول لكي يقوم بتجديد صلاحية الجواز بهدف الانتقال إلى دول مجاورة، وثبت من تقارير التزييف أن الاختام على الجوازات مزورة.

وأقر المتهم الثاني في تحقيقات النيابة العامة أنه في بداية ٢٠٢٤ سلم المتهم جواز سفره خلال وجوده في إيران وتوجه إلى سوريا وأضاف إنه تمكن من العودة إلى مملكة البحرين بعد إجلاء المواطنين البحرينيين من سوريا.